مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ٢٠٢٣ المجلد ١٣/ العدد ٣

المصارف والنشاط المصرفي في مصـــر
لغاية عام ١٩٦٧ (دراسة تاريخية)

م.م رزاق حاجم سلطان الحسناوي

جامعة الفرات الاوسط التقنية / المعهد التقني / الكوفة

البريد الإلكتروني Email : rzaqhajm202@gmail.com

الكلمات المفتاحية: النشاط المصرفي ، مصر ، البنك الاهلي المصري ، المصرف الزراعي ، المصرف الصناعي ، المصرف العقاري او التجاري.

كيفية اقتباس البحث

الحسناوي ، رزاق حاجم سلطان،المصارف والنشاط المصرفي في مصر لغاية عام ١٩٦٧ (دراسة تاريخية)، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية،٢٠٢٣،المجلد:١٣ ،العدد:٣ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

Banks and banking activity in Egypt until 1967 (A historical study)

Razzaq hachim Sultan Al-Hasnawi
Al-Furat Al-Awsat Technical University Institute / Kufa

Keywords : banking activity - Egypt - the National Bank of Egypt - the agricultural bank - the industrial bank - the real estate or commercial bank.

How To Cite This Article
Al-Hasnawi, Razzaq hachim Sultan, Banks and banking activity in Egypt until 1967 (A historical study), Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, Year :2023,Volume:13,Issue 3.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract :

It is inevitable to say that the studies and research that dealt in detail with the contemporary political and economic history of Egypt were characterized by serious activity and impact. The activities of banking and banking activity in Egypt, and accordingly, addressing the study of an important aspect of economic studies and revealing its impact on the formulation and clarification of the historical event is an important element in the formation of the infrastructure of society, and until the Egyptian government guarantees the work and mastery of governmental and private banks working in the field of banking and exchange within and in accordance with The construction of the Egyptian economy sought seriously to divide banks and banks into specialized banks, with which it contributes to the development of various other sectors. The first of these banks was the Agricultural Bank, which contributed greatly to the supply of farmers and farmers with financial loans that contributed effectively to the improvement and development of the Egyptian agricultural sector,

and then Followed by the Industrial Bank, which helped many industrialists and owners of capital by granting them loans to develop their nascent industries inside Egypt, to complete the economic renaissance. The Egyptian government established the Real Estate and Commercial Bank, which was credited with establishing hundreds of housing projects and others. It carries out banking operations that have served a specific type of economic activity, in accordance with the decisions and laws issued on the basis of its establishment, and in which the acceptance of demand deposits is not among the aspects of its main activities.

الملخص

لا مناص من القول ان الدراسات والبحوث التي تناولت بشكل مفصل تأريخ مصر المعاصر السياسي والاقتصادي تميزت بنشاط جاد وثَرْ، وثمة تركة كبيرة عمدت الى الوقوف على خصوبة هذا التاريخ والكشف عن مجريات أحداثه، إلا ان الامر بدأ يضيق أو يكاد ينعدم في دائرة البحث والتقصي في استقراء فعاليات النشاط المصرفي والبنكي في مصر ، وعليه فالتصدي لدراسة جانب مهم من جوانب الدراسات الاقتصادية وكشف اثره في صياغة الحدث التاريخي وتوضيحه يعد عنصراً مهماً في تكوين البنى التحتية للمجتمع ، وحتى تضمن الحكومة المصرية عمل واتقان المصارف الحكومية والاهلية العاملة في المجال المصرفي والصيرفي داخل وبما يتلائم مع بناء الاقتصاد المصري سعت وبكل جدية الى تقسيم المصارف والبنوك الى مصارف متخصصة ، بها يسهم في تطور مختلف القطاعات الأخرى فكان اول تلك المصارف ، المصرف الزراعي ، الذي ساهم وبشكل كبير الى إمداد الفلاحيين والمزارعين بقروض مالية ساهمت وبشكل فعال الى تحسين وتطوير القطاع الزراعي المصري ، ثم تلاه المصرف الصناعي ، والذي ساعد الكثير من الصناعيين والصحاب رؤوس الاموال في منحهم القروض لتطوير صناعاتهم الناشئة داخل مصر ، لإكمال النهضة الاقتصادية ، أسست الحكومة المصرية المصرف العقاري والتجاري ، والذي كان له الفضل في انشاء المئات من مشاريع الاسكان وغيرها ، ومن هنا نلاحظ ان تلك المصارف تقوم بالعمليات المصرفية قد خدمت نوعاً محدداً من النشاط الاقتصادي وذلك وفقا للقرارات والقوانين الصادرة بناءً على تأسيسها والتي لا يكون قبول الودائع تحت الطلب من بين أوجه نشاطاتها الرئيسية .

المقدمة

يعد النشاط المصرفي واحداً من المؤشرات التي تؤكد على قوة ومتانة الاقتصاد لأي دولة ، ذلك لأنه يعكس الصورة الحقيقة لوظائفه التي يقوم بها في المساهمة بتمويل مختلف المشاريع

المتعلقة بالقطاع العام او القطاع الخاص ، من خلال الدعم المادي او إبداء المشورة للجدوى الاقتصادية لتلك المشاريع ، وهو بذلك يعد أداة فعالة ومؤثرة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي عن طريق توفير البيئة المالية المناسبة لتحقيق كفاءة أعلى للنتائج المرجوة من تلك المشاريع ومن هذا المنطلق ابدت الحكومة المصرية اهتمامها بالنظام المصرفي والمالي مما جعلها في مصاف الدول العربية التي سعت الى تأسيس جهاز مصرفي خاص بها .

وعلى الرغم من ان اكثر المصارف التي كانت تمارس عملها المصرفي داخل مصر كانت عبارة عن وكالات للمصارف الاجنبية العاملة في مصر، الا انها حققت بعض المنجزات على المستوى الداخلي مثل رعاية التجارة الخارجية بين مصر والدول الأجنبية الكبرى من جانب، وتمويل بعض المشاريع التي قام بها اصحاب رؤوس الاموال من جانب آخر ، والى جانب ومما يؤشر سلبياً على تلك الوكالات هو الاستغلال الذي تمارسه الذي أدى بالنتيجة الى ابتعاد المواطنين المصريين المحليين عنها وتجنبهم استعمال الاوراق النقدية التي كانت تصدرها ، وكانت البداية الحقيقة لنشوء المصارف والبنوك في مصر كان في سنة ١٨٩٨ تعرض النظام المصرفي المصري الى تغير اساس عندما أسس البنك الاهلي المصري ، وبعدها بدأ اهتمام الحكومة المصرية برتصين وتدعيم قطاعات الاقتصاد المختلفة فقامت بتأسيس المصارف المتخصصة ، منها المصارف الزراعية التي تقوم بعمليات التسليف الزراعي ، والمصارف الصناعية التي كان عملها لا يختلف عن المصارف الزراعي ، ثم المصارف التجارية والعقارية ، والتي كانت تقدم القروض والاسهام في تعزيز التجارة الداخلية والخارجية ، فضلاً عن الاهتمام بالجانب العقاري والخدمات العقارية .ولتسليط الضوء على نشوء وعمل المصارف في مصر حمل البحث عنوان المصارف والنشاط المصرفي في مصر لغاية عام ١٩٦٧ (دراسة تاريخية) ولمقتضيات البحث العلمي في تسليط الضوء على المصارف والبنوك في مصر قسمت الدراسة الى مقدمة واربعة مباحث وخاتمة ، فضلاً عن قائمة بأسماء المصادر ، فقد حمل المبحث الاول عنوان (طبيعة النظام المصرفي قبل عام ١٩٥٨) وفيه اطلعنا على ماهية النظام المصرفي منذ نشوئها في نهاية القرن التاسع عشر الى سنة ١٩٥٨ ، اما المبحث الثاني ، فقد تناول (هيكلية النظام المصرفي في مصر) ، تعد مصر واحدة من الدول الرائدة التي اهتمت بجانب تقسيم عمل المصارف فكان التقسيم على اساس التخصص فكانت المصارف الزراعية والصناعية والعقارية ، اما المبحث الثالث فقد تحدث عن ،تمصير وتأميم النظام المصرفي في الجمهورية العربية المتحدة ١٩٥٨-١٩٦١ ، لإستكمال متطلبات الاستقلال السياسي ، سعت الحكومة المصرية الى تمصير وتأميم البنوك والمصارف الحكومية والاهلية منها ، اما المبحث الرابع فقد ناقش آلية

مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ٢٠٢٣ المجلد ١٣/ العدد ٣

تدعيم النظام المصرفي في الجمهورية العربية المتحدة عن طريق ممارسته المباشرة لوظائفه المتمثلة بسياسه المالية والائتمانية .

المبحث الاول

طبيعة النظام المصرفي قبل عام ١٩٥٨

لم يكن النظام المصرفي المصري ، حتى أواخر القرن التاسع عشر ، اكثر من وكالات للمصارف الاجنبية العاملة في مصر، والتي انصب عملها او اهتمامها على مد حكام البلاد بالقروض وبفوائد مرتفعة ، من ناحية ، وعلى رعاية التجارة الخارجية بين مصر والدول الأجنبية الكبرى من ناحية اخرى ، والى جانب هذا وكان الاستغلال الذي تمارسه بعض المصارف الاجنبية في تلك المرحلة ، قد أدى الى ابتعاد المواطنين المصريين المحليين عنها وتجنبهم استعمال الاوراق النقدية التي كانت تصدرها ، مفضلين عليها المسكوكات الذهبية والفضية كأداة للتبادل والادخار [١] وفي سنة ١٨٩٨ تعرض النظام المصرفي المصري الى تغير اساس عندما أسس البنك الاهلي المصري [٢] بمرسوم خديوى وبرؤوس أموال وادارة اجنبيين لكي يمارس (الى جانب اعماله التجارية الاعتيادية) الصيرفة المركزية ، كاحتكار اصدار العملة ، وحفظ حسابات الحكومة ، والقيام بمهمات وكالتها المالية [٣] .

لقد نجم عن اصدار البنك الاهلي المصري لأوراقه النقدية انتشار استعمالها بين الجمهور ، وشجع هذا بدوره زياده الوعي المصرفي لديهم [٤]، كما عملت في الوقت نفسه بعض المصارف الاجنبية الى تحويل فروعها ومكاتبها الى شركات مساهمة مصرية مستقلة عن المراكز الرئيسة لهذه المصارف [٥].

الا ان هذا الوضع لم يكن يتلائم مع السياسة المصرية التي اتبعتها سلطات الاحتلال البريطانية في مصر ، فقد سعت تلك السلطات الى رسم سياسة إقتصادية مقيتة وذلك قبل بداية الحرب العالمية الاولى عام ١٩١٤ ، كان الهدف منها هو تعقيد الوضع المالي في مصر إذ عمدت إلى تقليل المساحات الزراعية المخصصة لزراعة القطن بحجة تعرض موارد التموين الواردة اليها من الاراضي الزراعية وخاصةً الطعام للنقص ، كما عملت على ألغاء قرارات تصديره من قبل الشركات المصرية ، وابقته بيد شركات التصدير الأجنبية وحددت سعره بأقل من أسعار السوق العالمية [٦] ، مما أضر بمالية مصر التي كانت تعتمد وبشكل كبير على تصدير محصول القطن[٧] .

والحدث الاخر الذي أدى الى تدهور الوضع المالي في مصر انه وفي بداية الحرب العالمية الاولى عام ١٩١٤ أصدر بنك انكلترا [٨] تعليماته الى البنك الأهلي المصري ، باستبدال

الارصدة الذهبية المصرية بسندات مالية من الخزانة البريطانية بذريعة أن مجريات الحرب قد حتمت على سلطات الاحتلال البريطانية الاستيلاء على ذلك الذهب الموجود في خزانة البنك الاهلي المصري ، وبضغوط واضحة من قبلها قامت الحكومة المصرية بإعفاء بنك انكلترا من الشرط القاضي بأن يكون نصف الاحتياطي من الذهب ، وسمحت له بالاحتفاظ بإذونات الخزانة البريطانية لكي تعوض الذهب وبذلك أصبحت المالية المصرية تدور في فلك دائرة الجنيه الإسترليني [٩]، وهكذا حصلت الحكومة البريطانية على إمكانية تسديد نفقاتها العسكرية المترتبة عليها من الحرب الدائرة ، في مصر بأوراق نقدية الزامية من غير أن تنفق ذهبا ، مما أدى إلى حصول تضخم نقدي وبالتالي الى ارتفاع أسعار المواد الأساسية [١٠].

ومرت تجارة مصر الخارجية بأوقات عصيبة فقد حددت سلطات الاحتلال البريطاني وبشكل كبير تلك التجارة ، في الوقت الذي كانت التجارة الداخلية تسير بخطى جيدة وان كانت بطيئة نوعاً ما ، الا انها كانت تمارس دورها الاقتصادي بشكل لابأس به بسبب إقبال جيوش الحلفاء المتواجدة على الاراضي المصرية على شراء المواد الاستهلاكية الصناعية منها والزراعية وخاصة الملابس [١١] .

أما القطاع الصناعة فلم يكن بأفضل حال من بقية القطاعات الاقتصادية الاخرى فقد أتبعت سلطات الاحتلال البريطانية فيها سياسة تعتمد على الاكتفاء الاقتصادي أي الاعتماد على موارد مصر الصناعية في سد النقص الحاصل في وارداتها من المواد المصنعة التي انقطعت من الاسواق بسبب مجريات الحرب وانعكس ذلك بصورة سلبية على الشعب المصري الذي عانى كثيراً [١٢].

لذلك حاولت الحكومة المصرية تطوير صناعتها معتمدة على رأسمال محلي[١٣] فشكّل مجلس الوزراء (لجنة التجارة والصناعة) بتاريخ الثامن من آذار عام ١٩١٦، برئاسة إسماعيل صدقي [١٤] ، الغرض منها تطوير سياستها المالية ومن ثم تطوير الأوضاع الاقتصادية، وفي مقدمتها الصناعة، وحدد مجلس الوزراء تشكيلات هذه اللجنة ومهامها التي تنحصر بالنقاط الآتية [١٥] :

أولاً: تتكون اللجنة من "إسماعيل صدقي" رئيساً لها، فضلاً عن عدد من الأعضاء المصريين والاجانب [١٦].

ثانياً: تتفاوض إدارة التعليم التجاري والصناعي والفني مع هذه اللجنة، وتعمل على مساعدتها قدر الامكان فيما يتعلق بجميع الأعمال التي تكون ضمن اختصاصها .

ثالثاً: واخيراً وبعد مداولات عدة تقوم اللجنة بتقديم تقريرها النهائي وبما تريد العمل بموجبه من تدابير الى رئيس الوزراء [١٧] .

في الوقت الذي وقع فيه اسماعيل صدقي على اقتراحات اقتصادية خصت الجانب الصناعي والجانب التجاري ، فضلاً عن توضيح نظام القيود الضريبية الذي يجب اتباعه من قبل الحكومة المصرية لإنعاش صناعاتها وتطويرها [١٨] ، وكان هذا التقرير هو اللبنة الاولى التي قامت عليها (مصلحة التجارة والصناعة) التي تأسست في منتصف نيسان عام ١٩٢٠ [١٩].

وتضمنت اقتراحات اسماعيل صدقي اتباع البنك الاهلي المصري لأنظمة ضريبية كمركية جديدة ، فضلاً عن تصحيح مسار الصناعات المحلية والاهلية بما يضمن تطوير الإنتاج ورصانة المنتوج حتى تنافس البضائع الاجنبية الواردة الى الاسواق المصرية ، مع الأخذ بنظر الاعتبار تنفيذ المقترحات التي أقرتها لجنة التجارة والصناعة والخاصة بإرسال بعثات علمية الى خارج مصر للتدريب على المهارات والتقنيات الصناعية ، حتى تمتلك مصر عدد لا بأس به من الخبراء والاختصاصيين، وتشجيع الصناعات المصرية المختلفة ، مع امكانية منح البنك الاهلي المصري مجموعة من القروض الصناعية للمشاريع الخاصة [٢٠] .

وعند انعقاد الاجتماع الأول بمشاركة البنك الاهلي المصري بتاريخ الثالث عشر من آذار عام ١٩١٦، اصبح أعضاؤها على يقين بأن معرفة اساليب الصناعة الحديثة المتبعة في تلك البلدان لا تأتي إلا مع ايفاد مجموعة من الفنيين المصريين اليها لإكساب الخبرات الضرورية لتطوير الصناعات المصرية [٢١] .

وحدث تطور آخر في النظام المصرفي المصري بعد الحرب العالمية الاولى حينما اسس الاقتصادي طلعت حرب وجماعة من الممولين المصريين عام ١٩٢٠ "بنك مصر" ، الذي اتصفت مهماته بالصيرفة الاستثمارية أكثر منها الصيرفة التجارية ، فقد انشأ شركات تابعه له في قطاعات اقتصادية عديدة ،كالنقل البحري والفنادق وصناعة النسيج والمواد الكيمياوية والتأمين والسينما ، وغيرها ، كما كانت للمصرف علاقات قوية مع الدولة ظهرت في اختياره في عام ١٩٢٢ لإدارة القروض التي كانت وزارة المالية المصرية قد قررت تقديمها الى الصناعيين المصريين . وعلى اثر اعلان الحرب العالمية الثانية حدث سحب كبير من بنك مصر ، وتدخلت الحكومة لضمان ودائعه ودفعت مليوني جنيه من ديونه فحالت دون افلاسه ، ومقابل ذلك و أعيد تنظيم أداره المصرف وساهمت الدولة بجزء من رأسماله مع حصولها على حق النقض في تعيين مجلس أدارته [٢٢]

لقد كانت المساعدة التي قدمتها الحكومة المصرية الى بنك مصر والامتياز الذي وقد أعقبتها خطوة حصلت عليه بداية للتدخل الحكومي في قضايا الصيرفة أخرى [٢٣] ، والى جانب هذا ، فقد نص القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ على ان يقدم البنك الاهلي المصرفي قروضا موسمية فقط للدولة ، على ان لا تزيد قيمتها خلال سنة واحدة عن (١٠ %) من المعدل السنوي لإيرادات الموازنة العامة للسنوات الثلاث الماضية وان يتم تسديدها في غضون اثني عشر شهرا . وكان بإمكان الدولة ايضا ان تصدر حوالات خزينة لحد (مائة) مليون جنيه مصري لغرض تغطية الزيادة في العملة المصدرة ، لقد اقتضى القانون نفسه ان تسجل القيمة النقدية المقابلة لحوالات الخزينة المصدرة في حساب خاص لا يجوز للدولة استعماله . ويتضح من هذا ان المشرع أراد من هذه الاحكام القانونية ان يحمي مبدأ التوازن في الميزانية العامة ، ولكنه في الوقت نفسه عمل على تحديد دور البنك الأهلي المصري (بصفه مصرف مركزي) في التنمية الاقتصادية ، الا ان هذه الأحكام المتعلقة بتقييد امكانات الدولة من النظام المصرفي لم يدم طويلاً إذ شرع القانونان رقم ٩٠ و ١٢٨ لسنة ١٩٥١ إذ سمح بموجبهما للحكومة بالاقتراض من دائرة الصيرفة في البنك الأهلي عن طريق حوالات حزينة تصدرها وزارة المالية ولا تزيد قيمتها عن (اربعين) مليون جنيه مصري ، ثم رفعت هذه القيمة الى (تسعين) مليون بموجب القانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٢، وكانت حوالات الحزينة توضع بين موجودات دائرة الصيرفة مقابل قروض وسلف حكومية في حقل مطلوباتها ، والغيت الاحكام السابقة المختصة بإقراض الحكومة بموجب قانون صدر في ايار ١٩٥٥ ، والذي سمح صدار حوالات خزينه لغاية (مائة) مليون تقيد قيمتها في حساب خاص لدى دائرة الإصدار ولا يجوز للحكومة استعماله . وخول القانون نفسه الحكومة الاقتراض من البنك الاهلي مقابل اصدار حوالات خزينه لحد (مائتين) مليون جنيه مصري ، وذلك لغرض تمويل مشروعات التنمية [٢٤] .

المبحث الثاني

هيكلية الجهاز المصرفي المصري

تكون الجهاز المصرفي في مصر من عدد من المصارف التي مارست اختصاصها في مختلف ضروب الاقتصاد ، ولعل من ابرز تلك المصارف هي :

أولاً : المصرف الزراعي والصيرفة الزراعية .

كان المصدر الرئيس للائتمان الزراعي في مصر حتى نهاية القرن التاسع متمثلاً بطوائف الصيارفة والمرابين وتجار الحاصلات الزراعية المحليين وفروع الشركات الاجنبية

المتخصصة في تصدير المنتجات الزراعية ، وقد انتهزوا قلة عرض الأموال لهذا القطاع فعرضوا شروطا قاسية وأسعار فائدة عالية وصلت الى (٣٠ ٪) الى (٤٠ %) سنويا[٢٥] في النصف الاول من القرن التاسع عشر ، وقد شهدت سنة ١٨٨٠ تأسيس البنك العقاري المصري برأسمال معظمه فرنسي بهدف تقديم القروض لقطاع الزراعة وبناء المساكن ، ويعد انشاء هذا البنك أول محاولة منظمة لتقديم الائتمان الزراعي في مصر ،ولم تبدأ الحكومة بمنح عمليات الائتمان الزراعي الا في سنة ١٨٩٥ عندما خصصت مبلغ صغيراً للقروض الزراعية في عدد من القرى على سبيل التجربة ثم عمدت الى زيادته في السنوات اللاحقة [٢٦] وفي سنة ١٨٩٨ تأسس البنك الاهلي المصري الذي كان ضمن اغراضه تقديم السلف للزراع برَهْنْ أو بدونه، لسد احتياجاته الموسمية ، وقد تعاون البنك مع الحكومة في منح القروض حيث تم الاتفاق بينهما على قيام جباة الضرائب بجباية الاقساط المستحقة للبنك على الزراع أثناء جبايتهم ضريبة الارض الزراعية [٢٧].

وفي مطلع القرن العشرين انشأ مصرفان جديدان لتمويل القطاع الزراعي ، الاول بنك الأراضي المصرية الذي تأسس سنة ١٩٠٥ من قبل الشركات الفرنسية – البلجيكية بالاشتراك مع الممولين المصريين ، وكان هدفه أساسا هو التمويل متوسط وطويل الأجل لقطاع الزراعة . أما المصرف الثاني والاهم فهو البنك الزراعي المصري الذي تأسس سنة ١٩٠٢ من قبل الحكومة البنك الاهلي المصري ، وقد ساهمت الحكومة بحوالي ثلثي رأسماله البالغ بحدود (١١٢٥٠) مليون جنيه ، بينما ساهم البنك الاهلي بالثلث الآخر [٢٨].

وقد نجح المصرف في أداء مهامه وكانت أمواله مستخدمة لدرجة كبيرة طيلة العشر سنوات من نشاطه الفعال أي منذ تأسيسه حتى سنة ١٩١٢ ، وقد صادفت هذه التجربة صعوبات أدت الى تقلص نشاط البنك ثم الى تصفيته بسبب عجز الكثير من الفلاحين عن الوفاء بالتزاماتهم وعدم وجود رقابة محكمة على استعمال قروض البنك [٢٩]

حاولت السلطات المصرية المختصة منذ بداية القرن العشرين سد بعض النقص القائم في مجال التسليف الزراعي والصناعي ، وخلال المدة ١٩٢٠ وحتى تأسيس بنك التسليف الزراعي التعاوني سنة ١٩٣١ كانت الحكومة تقدم السلف الزراعية بواسطة البنك الزراعي المصري المذكور سابقا والبنوك التجارية وبنك مصر بفائدة (٥%) لصغار الفلاحين و (٣%) التعاونيات الزراعية (٢٦) وخلال هذه المرحلة أي قبل تأسيس بنك التسليف الزراعي المصري انتهجت الحكومة سياسة تشجيع التعاونيات الزراعية وتزويد الائتمان لصغار الفلاحين بواسطتها ففي عام ١٩٣١ أسس مصرف التسليف الزراعي ، وكان غرضه تقديم القروض قصيرة الاجل

ومتوسطة الاجل للقطاع الزراعي ، وقد أعيد تنظيم البنك سنة ١٩٤٨ فأصبح يسمى بنك التسليف الزراعي التعاوني ، وزيد رأسماله من مليون جنيه الى مليون ونصف ، كما أن يتعامل مع الجمعيات التعاونية جميعا مما دعى المزارعين لتنظيم أنفسهم في شكل تعاوني ، ولكنه في نفس الوقت مكن كبار الملاك الاستحواذ على خدماته عن طريق تكوينهم جمعيات تعاونية صورية [٣٠].

تعد سنة ١٩٥٢ نقطة تحول بارزة في تنظيم قطاع الزراعة وبالتالي في نشاط البنك وأغراضه ، فقد صدر قانون الاصلاح الزراعي الذي قضى على الملكيات الكبيرة ، ووضع حدا أقصى للملكية الفردية . وبسبب الخوف من توقف عمليات التمويل التي كان يقدمها كبار الملاك ، مما يؤدي الى تدهور مستويات الانتاج الزراعي ، فقد أخذ بنات التسليف الزراعي التعاوني بالاتفاق القروض دون أية ضمانات الى الحكومة بمنح المستأجرين الذين لا نزيد حيازتهم عن (ثلاثين) فدانا [٣١] ولتمكين بند التسليف الزراعي التعاوني من أداء خدماته الموسعة فقد تقدم البنك الأهلي المصري بشراء الأسهم التي أصدرها البنك الاول بقيمة (عشرين) مليون جنيه [٣٢]، وهي مساهمة مهمة قدمها البنك الاهلي لأغراض التنمية الزراعية . وقد شهدت سنة ١٩٦٠ بروز فكرة جديدة لتطوير الائتمان الزراعي التعاوني هي « بنك القرية » ، وفي نهاية سنة ١٩٦١ شرع البنك في تطبيق التجربة الجديدة [٣٣] ، وقد تقرر اعتبارا من آب ١٩٦١ ان لا يتقاضى البنك آية فوائد على قروضه استنادا لأحكام القانون رقم (١٢٥٠) [٣٤] حيث تكفلت الدولة بإمداد الائتمان الزراعي مجانا بهدف تقليل تكاليف الانتاج واتاحة الفرصة أمام الزراع للحصول على ما يلزمهم من قروض عينية ونقدية ، وتشجيعهم على زيادة الانتاج . وفي بداية سنة ١٩٦٤ بدأ بتطبيق مشروع الانتاج الزراعي ، وبمقتضاه اتجهت الجهود الى تدعيم الجمعيات ، بالأجهزة الفنية والادارية الكافية النشاط التعاوني الى أبعد مدى في القرية [٣٥]

لقد أدى التوسع الكبير في نشاط البنك وانتقال نشاط الائتمان النقدي والعيني الى الجمعيات التعاونية (استنادا لمشروع الانتاج الزراعي) على مستوى القرية قد أدى الى اعادة النظر في أوضاع البنك بما يتماشى مع سياسة الدولة ، وعليه فقد صدر القانون رقم (١٠٥) لسنة ١٩٦٤ بإنشاء المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعي والتعاوني ، والبنوك التابعة لها في المحافظات . وقد نص القانون على اعتبار فروع البنك في المحافظات شركات مساهمة تابعة للمؤسسة بحيث أصبح لكل محافظة بنك خاص بها ، وأصبح الوضع الجديد منسجما مع سياسة الدولة من حيث الاخذ بمبدأ مركزية التخطيط والرقابة ولا مركزية التنفيذ وبما يساير الاتجاه المتزايد نحو الحكم المحلي [٣٦].

ثانياً : المصرف الصناعي والصيرفة الصناعية :

اما بالنسبة الى الائتمان الصناعي والصيرفة الصناعية ، فمما لاشك فيه أن وذلك بسبب الجهود التي بذلها بنك مصر وشركائه قد ساعدت على اشباع جزء غير قليل من الحاجة الى التمويل الصناعي ، ولكن رغم هذه الجهود ، فقد بقى هناك نقص كبير في الاقراض للقطاع الصناعي [٣٧] ، ومن هذا الجانب تعد جمهورية مصر العربية من اوائل الدول النامية الرائدة في انشاء مصرف للتنمية الصناعية بها [٣٨]، ويعود ذلك الى سنة ١٩٢٠ ، والتي تعد بداية المرحلة الأولى في تطور التمويل الصناعي في مصر ، إذ انشأ فيها بنك مصر (كما ذكرنا سابقا) . وقد تولى البنك منذ تأسيسه انشاء عدد من المشاريع الصناعية التي كانت الرائدة في نهوض القطاع الصناعي الحديث في مصر ، كما كان لمساهمته في رؤوس أموال هذه الشركات الفضل الأكبر في دفع المصريين الى توظيف أموالهم في المشروعات الصناعية التي انشأها [٣٩] على ان الائتمان الصناعي بمعناه المعروف الآن لم يبدأ الا في سنة ١٩٢٢ عندما قررت الحكومة ايداع مبلغ (خمسين) الف جنيه بفائدة (٢ ٪) لدى بنك مصر ليقوم البنك بإقراضها للصناعات الصغيرة بفائدة قدرت في حينها ب(٦%) [٤٠] ، ولم يستطع البنك القيام بالدور الملقى على عاتقه بسبب تشدد سياسة الاقراض ، اذ كان يشترط ان تكون القروض بضمان رهن عقاري ، ومع ذلك فقد عملت الحكومة على تدعيم سياسة التسليف الصناعي ، إذ قامت سنة ١٩٣٣ بزيادة الاعتمادات المخصصة لهذا الغرض تدريجيا حتى وصلت سنة ١٩٣٦ الى نحو (مليون) جنيه مصري [٤١] .

وكان لابد من مصرف أن يتولى تدعيم التوسع الصناعي عن طريق التخصص بالاقتراض الصناعي ، ولذلك سعت الحكومة المصرية في سنة ١٩٣٩ الى انشاء بنك التسليف الصناعي ، الا أن ظروف الحرب العالمية الثانية ، حالت دون انشاء المصرف ، وفي سنة ١٩٤٧ تم تأسيس البنك الصناعي بموجب القانون رقم (١٣١) لسنة ١٩٤٧ [٤٢] ، الا أن المصرف لم يبدأ نشاطه الفعلي الا في أواخر سنة ١٩٤٩ برأسمال قدره (مائة وخمسة عشر) مليون جنيه ، وسمح للمصرف بالاقتراض من الحكومة بحدود (مليوني) جنيه واصدار سندات بخمسة أمثال رأسماله بضمانة الحكومة [٤٣].وباشر اعماله في عام ١٩٤٩ وساهمت الحكومة المصرية ب (٥١ %) من رأسماله ، اما الباقي فقد اشترك فيه البنك الاهلي المصري ومنشآت اخرى، فضلاً عن بعض الافراد [٤٤] ، واستهدف المصرف منح القروض للمنشآت الصناعية والمشاركة في انشائها [٤٥] ، وفي سنة ١٩٥٤ بدأ المصرف سياسة جديدة هدفها زيادة وتيرة التصنيع وتطوره عن طريق المساهمة في انشاء الصناعات الانتاجية والاستهلاكية على حد سواء ، فضلاً عن

المساهمة في تنفيذ وتمويل برامج التنمية [٤٦] ، وفي هذه المرحلة لم يقتصر نشاط المصرف عند حد الاقراض والاشتراك في التأسيس بل تعداه الى المساهمة في شركات صناعية قائمة بالاصل ، كانت تتعثر لضعف ادارتها أو عجز الأموال السائلة وعندما لمست الحكومة قصور وسائل الائتمان الصناعي في تحقيق اغراضها في التنمية الصناعية وبالسرعة المطلوبة لديها رغم حاجة البلاد لإنتاجها أخذت على عاتقها تمويل المنشآت الانتاجية بواسطة وزير المالية والاقتصاد اذ أذنت له في آذار ١٩٥٥ بإصدار أذونات بالصرف من الخزانة المصرية في حدود (مائة وخمسين) مليون جنيه [٤٧] .

وبعد القرارات الاشتراكية التي أصدرتها الحكومة المصرية في تموز ١٩٦١ أو ما يطلق عليها البعض (الثورة الثانية) [٤٨] ، انشأت مؤسستان جديدتان هما مؤسسة نصر (وضمت شركات جديدة تنموية) ومؤسسة مصر (وضمت شركات بنك مصر) الى جانب المؤسسة الاقتصادية ، وقد أصبحت كل مؤسسة مسؤولة عن الشركات التابعة لها وتتولى بجانب الاشراف عليها وتوجيهها تدبير الائتمان اللازم لها[٤٩].

ألغيت الحكومة المصرية في سنة ١٩٦٣ المؤسسات الثلاث وأنشأت بدلاً عنها المؤسسات النوعية العامة وبذلك انتقل عبء الصناعي الى المؤسسات النوعية مع ربط كل مجموعة منها بأحد البنوك التجارية الخمسة (كما سبق ذكره) لتقديم خدماتها المصرفية اليها ، ونتيجة لذلك انتهى دور البنك الصناعي في التمويل وتوقف بصورة في انشاء المنشآت الصناعية بعد تكوين القطاع العام بنك الاسكندرية التمويل المساهمة مع كلية وانتهى دور البنك الصناعي نهائيا بعد دمجه سنة ١٩٦٧ [٥٠] .

ثالثاً : المصرف العقاري والتجاري والصيرفة العقارية والتجارية :

يعد البنك العقاري التجاري المصري من أقدم البنوك المصرية ، فقد انشأ سنة ١٨٨٠ برأسمال معظمه للمصارف الفرنسية العاملة في مصر، وبعضه عائد للحكومة المصرية، وتلاه بنك الاراضي المصري الذي أنشيء سنة ١٩٠٥ ، ثم بنك (شركة) الرهونات المصرية التي أسست سنة ١٩٠٨ (٣٥) وبسبب الازمات العقارية التي حدثت بين ١٩٠٧-١٩٢١ فقد قامت الحكومة بتأسيس بنك التسليف الزراعي (المار ذكره سابقا) وانشأت فيه قسما للائتمان العقاري أطلق عليه اسم « قسم التسليف العقاري » وقد قامت الحكومة بتقديم الاموال اللازمة للقسم المذكور لتمكينه من القيام بأعماله وتحقيق اغراضه [٥١] ، وفي سنة ١٩٣٣ تدخلت الحكومة في سوق الائتمان العقاري فأسست بنك التسليف العقاري الزراعي المصري برأسمال قدره (٣٠) مليون جنيه [٥٢] ، بهدف تقديم التسهيلات الائتمانية العقارية ، وكذلك تقليل سيطرة المصارف

العقارية الاجنبية [٥٣] وقد حول « قسم التسليف العقاري » في سنة ١٩٣٥ من بنك التسليف الزراعي الى البنك العقاري الزراعي المصري ، على أن يظل مجلس ادارة بنك التسليف الزراعي متوليا ادارة البنك الجديد بعد الاندماج ، وفي سنة ١٩٤١ استقل مجلس ادارة البنك العقاري الزراعي المصري عن مجلس ادارة بنك سليف الزراعي ، وتشكل مجلس ادارة مستقل للبن العقاري الزراعي المصري [٥٤] ، ومن جانب آخر ظلت المصارف التجارية حتى النصف الاول من القرن العشرين ، مواظبة على صلاتها الاجنبية رغم أنها عملت على تنشيط اعمالها المصرفية في الداخل ، غير أن ذلك كان موجها بصورة واضحة نحو تمويل التجارة الخارجية ، ونظرا الى ان جزءا كبيرا من رأسمال المصارف التجارية كان ، ملكا للأجانب حتى عام ١٩٥٠ ، لم تتمكن الحكومة لغاية ذلك العام من سن القوانين الاساسية المنظمة للائتمان والنشاط المصرفي ، وان كان البنك الأهلي المصري يقوم فعلاً وبصفة غير رسمية بكثير من وظائف الصيرفة المركزية [٥٥] .

ومرت المصارف العقارية سنة ١٩٥٢ بصعوبات جديدة بعد تشريع قانون الاصلاح الزراعي [٥٦] والذي وضع حدا أعلى للملكية الزراعية وبذلك قلت حاجة المزارعين الى عقد قروض عقارية جديدة . لذلك اضطرت المصارف العقارية الى التوجه نحو التسليف على المباني سكنية ، وقد استمرت المصارف في اتجاهها هذا حتى بلغت نسبة القروض التي منحها البنك العقاري المصري لهذا القطاع حوالي (٩٣ %) من المجموع سنة ١٩٥٦[٥٧].

والجدير بالذكر ان البنك الاهلي المصري لم يتبع خلال المدة ما بين ١٩٥١ و ١٩٥٦ أية سياسة اقراضية انتقائية لكي يشجع المصارف التجارية على زياده قروضها للقطاعين الزراعي والصناعي . ويعتقد ان ذلك يعود الى العوامل التالية :

١- لم يكن للبنك الاهلي المصري قبل عام ١٩٥٧ ، قانونا والحق في انتهاج سياسه اقراضيه انتقائية وان كان ذلك لم يحول دون استعمال النفوذ المعنوي للصرف لحمل المصارف التجارية على زيادة قروضها الى القطاعين الزراعي والصناعي

٢- تصور المصارف التجارية بأن نشاط بنك مصر كمصرف تجاري واستثماري في القطاع الصناعي قد غطى حاجة هذا القطاع الى الاموال .

٣- أغنى وجود منشآت مختصه للإقراض الزراعي والصناعي المصارف التجارية عن الدخول في هاذين النوعين من التسليف [٥٨] .

عدل اسم بنك التسليف العقاري الزراعي الى بنك الائتمان العقاري وذلك بموجب القانون رقم (١٥٠) لسنة ١٩٥٦ ، وبعد تكوين المؤسسة الاقتصادية سنة ١٩٥٧ أنتقلت اليها مساهمات

الدولة في البنك العقاري المصري وبنك الانسان العقاري ، وبعد الغاء المؤسسية سنة ١٩٦٤ الحقت المصارف العقارية بالبنك المركزي المصري مباشرة[٥٩] .

المبحث الثالث

مرحلة تمصير وتأميم النظام المصرفي في الجمهورية العربية المتحدة ١٩٥٨-١٩٦١

كانت البدايات الاولى لتمصير المصارف والبنوك المصرية من قبل الحكومة قد جرت في عام ١٩٤٠ عندما رأت الحكومة ان طلب البنك الاهلي تجديد امتيازه في اصدار الاوراق النقدية يتيح لها الفرصة لاتخاذ اجراءات لتمصير البنك المذكور ، اذ كانت الصفة الاجنبية ، لغاية تلك السنة وهي المتغلبة على ملكية البنك وأدارته . وكانت النتيجة ان الغيت اللجنة العليا في لندن التي كانت مسؤولة عن أعمال المصرف [٦٠] واصبح الاعضاء المصريين الاغلبية في مجلس ادارته .

وعلى الرغم من هذه الاجراءات لتمصير البنك الاهلي بعد عام ١٩٤٠ لم يصبح هذا المصرف مصرفاً مركزياً بالمعنى القانوني حتى صدور قانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ ، الذي عينت المادة الاولى منه واجبات المصرف بتحقيق استقرار العملة المصرية ، وتنظيم الائتمان ، بهدف المصلحة العامة ، وأعطى القانون نفسه للمصرف جميع صلاحيات الصيرفة المركزية وعهد مهمة وضع السياسة النقدية فيه الى لجنة برئاسة وزير المالية وبأغلبية أعضاء تعينهم الدولة [٦١] .

ولكن بعد صدور القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ ، اكتسب البنك الاهلي المصري رسمياً صفة البنك المركزي ، وازداد اشرافه على الاعمال المصرفية ، كما علمت اجراءات تمصيره وزيادة خضوعه الى اشراف الحكومة على تدعيم الرقابة الحكومية غير المباشرة على المصارف التجارية[٦٢].

كان من جمله نتائج الاعتداء الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ ، ان ظهر بوضوح استعمال المصارف الاجنبية كوسيلة للضغط الاقتصادي . كما اتضح أيضا ان النظام المصرفي يجب ان لا يكون اداة لخدمة مصالح محدودة تستهدف بالدرجة الاولى اعظم مقدار ممكن من الارباح ، وأنما يترتب عليه ايضا تهيئة المناخ الملائم لتحقيق التنمية الاقتصادية . وانطلاقا من هذا المبدأ ، شرع قانون رقم ٢٢ لسنه ١٩٥٧ الذي نص على ضرورة أعادة تنظيم المصارف التجارية كافة على اساس شركات مساهمة يملك رأسمالها المصريون . وحدد القانون نفسه رأسمال كل مصرف

بما لايقل عن (نصف مليون) جنيه مصري وان تكون ادارة المصر مصرية . وقد اعطيت ، المصارف التجارية مدة محدودة لتنفيذ هذه الاحكام . وفي خلال شهر واحد من صدور القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ تم تمصير المصارف الفرنسية والانكليزية عن طريق المؤسسة الاقتصادية التابعة للدولة التي عمدت الى شراء هذه المصارف ودمجها على النحو التالي : اشترى بنك اسكندرية بنك باركليز بنك الجمهورية البنك العثماني وبنك اليونيون ، واشترى بنك القاهرة الكريديه ليونيه وبنك الخصم الاهلي الباريسي .

وشرع في تموز ١٩٥٧ ، قانون البنوك والائتمان رقم ١٦٣ ليحل محل القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ اضافة الى احتوائه على احكام هامه جديده تتعلق بتنظيم الاشراف على الائتمان و تجديد علاقة المصارف التجارية بالبنك الاهلي المصري بصفته مصرفا مركزيا [٦٣].

وبصدور قانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ أيضا أطلقت للحكومة حرية الاقتراض من البنك الاهلي بحيث اصبحت الرقابة الوحيدة على هذا النوع من الاقتراض رغبة الدولة في دعم ميزان المدفوعات الخارجية ، او تثبيتها للاستقرار النقدي .

كما استعانت الحكومة بالبنك الاهلي لتغطية جزء من الزيادة في اتفاقها عن طريق قروض حكومية متوسطة وطويلة الاجل ، وتدخل البنك الاهلي ايضا بصورة مستمرة في سوق السندات الحكومية لغرض الحفاظ على المستوى المنخفض لمعدلات الفائدة عليها .

والى جانب هذا وتقدمت الدولة في المدة ما بين نهاية ١٩٥١ ونهاية ١٩٥٨ الى سوق الاموال ثلاث مرات وكانت اولاها في حزيران ١٩٥٢ حينما ظهر العجز في الموازنة العامة على أثر قرار الحكومة في تثبيت الاسعار الداخلية المدفوعة لمنتجي القطن في حدود تتجاوز مستوى أسعاره الخارجية (مما اضطرها الى عقد قرض باسم قرض القطن قيمته (خمسة عشر) مليون جنيه مصري بفائدة قدرت في حينها بحدود (٣.٥%) ولمدة ثلاث سنوات ، اما المرة الثانية فقد حدثت في نهاية عام ١٩٥٤ وتضمنت اصدار ثلاثة قروض منفصلة لتمويل التنمية الاقتصادية بلغت قيمتها الكلية بحدود (خمسة وعشرين) مليون جنيه ،. وكانت الفوائد على هذه القروض ومبلغ مقدارها الاصلي قد اعفيت من الضرائب كافة بأستثناء ضريبة الارث [٦٤] .

وجرت المرة الثالثة عندما اصدرت الدولة في اذار ١٩٥٦ قرضين انمائيين آخرين بقيمة (خمسة وعشرين) مليون بنفس شروط القروض المذكورة انفا [٦٥].

قررت الحكومة في تشرين الثاني من سنة ١٩٦٠ تأميم البنك الاهلي المصري وبنك مصر . وبعد ذلك امم " البنك البلجيكي الدولي " في كانون الاول من السنة نفسها ، وكانت نتيجة تأميم هذه المصارف الثلاثة وملكية المؤسسة الاقتصادية التامة لبنك الاسكندرية ان ارتفعت نسبة

ملكية الدولة للمصارف التجارية بصورة كبيرة ، سيما وأن هذه المصارف الاربعة لم تشمل كل ما تملكه الحكومة في حقل الصيرفة التجارية ، اذ كان للمؤسسة الاقتصادية نصيب كبير في راس المال المدفوع لباقي المصارف التجارية المهمة (٢٥.٢%) من رأسمال بنك الجمهورية و(٥٤.٤%) من رأسمال بنك القاهرة و (٢٥.١%) من رأسمال بنك الاتحاد التجاري) [٦٦] .

واعيد تنظيم النظام المصرفي في الجمهورية العربية المتحدة في تموز ١٩٦٠ حينما شرع القانون رقم ٢٥٠ لسنه ١٩٦٠ الذي نص على تقسيم البنك الأهلي المصري – الذي كان يمارس وظائف الصيرفة المركزية الى جانب عملياته التجارية الاعتيادية الى مصرفين هما : البنك المركزي المصري بصلاحيات ووظائف الصيرفة المركزية المنصوص عليها في قانون البنوك والائتمان رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ ، والبنك الأهلي المصري ويباشر جميع العمليات المصرفية التجارية الاعتيادية وتم في الاول من كانون الثاني مع ١٩٦١ تنفيذ القانون المذكور اعلاه الخاص بتقسيم البنك الاهلي ، وباشر البنك المركزي المصري بمزاولة وظائفه بموجب وضعه القانوني الجديد . ثم امم النظام المصرفي وعهد الى المؤسسة العامة للمصارف والتي انشئت في العام نفسه و مهمه الاشراف على المصارف المؤممة لغرض التنسيق بينها[٦٧] .

المبحث الرابع

مرحلة تدعيم النظام المصرفي في الجمهورية العربية المتحدة

قام البنك المركزي المصري في عام ١٩٦٢ بتدعيم دوره في الاقتصاد المصري عن طريق ممارسته المباشرة لوظائفه بغية تحقيق الاغراض التي حددها له القانون في مجال تنظيم السياسة الائتمانية [٦٨] ، واستمرت في الوقت نفسه ادارة الرقابة على المصارف بمتابعة التطورات الائتمانية ، ونشاط النظام المصرفي في ظل الخطة المرسومة وحماية السلامة المالية للمصارف وتفتيش على اعمالها بقصد الاطمئنان الى تقيدها بالمباديء التي اقتضاها القانون وقرارات مجلس ادارة البنك المركزي المصري [٦٩] .

وكانت اهم الاحداث التي شهدها النظام المصرفي خلال السنة المالية ١٩٦٢ – ١٩٦٣ (المنتهية في ٣٠ حزيران ١٩٦٣) انخفاض عدد المصارف المسجلة الى عشرين مصرفاً تجارياً وستة مصارف غير تجارية [٧٠] ، وذلك بعد ان تم الغاء اربعة مصارف تجاريه بعد انهاء اعمالها في الجمهورية العربية المتحدة [٧١].

اما السنة المالية ١٩٦٣– ١٩٦٤ فقد تميزت باتخاذ اجراءات عديدة كان الهدف منها هو دعم النظام المصرفي وتطويره ، لكي يتمكن من اداء دوره في نطاق المخط الشاملة للتنمية ، فقد

مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ٢٠٢٣ المجلد ١٣/ العدد ٣

تم دمج ستة مصارف تجارية في المصارف الخمسة الكبرى على الوجه الآتي : دمج بنك السويس وبنك التضامن المالي في بنك مصر ، والبنك التجاري في البنك الأهلي المصري وبنك الاستيراد والتصدير في بنك الاسكندرية ، وبنك الاتحاد التجاري في بنك القاهرة ، وبنك الجمهورية في بنك بور سعيد ، وفي حقل الائتمان الزراعي ، حول بنك التسليف الزراعي والتعاوني بموجب القانون الصادر في ٢١ آذار ١٩٦٤ [٧٢] ، الى المؤسسة العامة للائتمان الزراعي والتعاوني [٧٣]

والى جانب ذلك حولت جميع فروعه في المحافظات الى مصارف للائتمان الزراعي والتعاوني تحت اشراف المؤسسة الجديدة ، واشترط أن تكون هذه المصارف شركات مساهمة[٧٤] ، ويهدف التنظيم الجديد أيضا (كما يظهر من توزيع الاعمال المصرفية الخاصة بالشركات التابعة للمؤسسات العامة على المصارف التجارية) تحقيق نوع من التخصص بين المصارف ، بحيث يتسنى لها ممارسة الرقابة على العمليات التي تقوم بتمويلها ، ومتابعة الوحدات الانتاجية في القطاع العام ، ومدى مساهمتها في انجاز اهداف خطة التنمية [٧٥] ، وقد استثنيت من هذا التوزيع عمليات الحاصلات الزراعية التي تشترك المصارف التجارية في القيام بها [٧٦].

لقد نجم عن هذا التوزيع النوعي على كل من المصارف الخمسة ما يلي :

المصارف التجارية : أ . البنك الأهلي المصري [٧٧] :

١ – شركات المؤسسات العامة التابعة لوزارة الزراعة ، ولوزارة الإصلاح الزراعي واستصلاح الأراضي ، ووزارة المواصلات والنقل ووزارة الحربية .

٢ – العمليات التجارية الخاصة بهيئة قناه السويس ، وهيئة السكك الحديد والمواصلات السلكية واللاسلكية ، ومؤسسة المصانع الحربية والطيران.

٣ – العمليات الخاصة بفائض الحاصلات الزراعية وغير ذلك من الامور ومما عهد الى وزارة التموين.

٤ – عمليات المؤسسات العامة للدواجن واللحوم والنقل البري للركاب بالأقاليم .

٥ – الشركات التابعة للهيئات التالية : الهيئة العامة لكهربه الجمهورية والمؤسسة المصرية العامة لإنتاج ونقل القوة الكهربائية ، والمؤسسة المصرية العامة لتوزيع القوى الكهربائية ، والمؤسسة العامة لتنفيذ مشروعات الكهرباء

ب – بنك مصر : شركات المؤسسات المصرية العامة للغزل والنسيج التابعة لوزارة الصناعة

ج – بنك اسكندرية :

١ – شركات المؤسسات العامة التابعة لوزارة الصناع ، (باستثناء مؤسسات الغزل والنسيج) .

٢ – العمليات التجارية للمؤسسة المصرية العامة للبترول التابعة لوزارة التعدين والبترول

د – بنك القاهرة :

١–شركات المؤسسات التابعة المصرية العامة للتجارة التابعة لوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية

٢ – شركات المؤسسات التابعة لوزارة الاسكان والمرافق .

٣ – شركات المؤسسات العامة التابعة لوزارتي الاعلام والسياحة والاثار .

هـ – بنك بورسعيد :

١– شركات المؤسسات الصحية العامة التابعة لوزارة الصحة.

٢– شركات المؤسسات العامة التابعة لوزارة التموين والتجارة الداخلية .

٣– العمليات التجارية للمؤسسة العامة الأدوية التابعة لوزارة الصحة.

٤ – شركات المؤسسة المصرية العامة للتأمين التابعة لوزارة الاقتصاد .

٥– العمليات المصرفية للمؤسسة المصرية العامة للثروة المائية والشركات التابعة .

٢ – المصارف المتخصصة :

أ – البنك العقاري المصري .

ب– بنك الائتمان العقاري .

ج– البنك العقاري العربي .

د – البنك الصناعي .

وصدر في عام ١٩٦٤ القرار الجمهوري الذي الغيت بموجبه المؤسسة المصرية العامة للمصارف ونقلت اختصاصاتها الى البنك المركزي المصري الذي آلت اليه جميع حقوق والتزامات المؤسسة المذكورة .

ولأجل ذلك انشئت البنك المذكور اداره للعلاقات المصرفية [٧٨].

بدأ تطبيق توزيع الاعمال المصرفية الخاصة بالشركات والمنشآت التابعة للمؤسسات العامة على المصارف التجارية وذلك في سنة ١٩٦٤ – ١٩٦٥ ، كما صدر القرار الجمهوري رقم ٨٧٢ لسنة ١٩٦٥ [٧٩] حول تحويل كل من البنك الاهلي المصري، وبنك مصر وبنك بورسعيد الى شركات مساهمة بدلا من مؤسسات عامة [٨٠] ، وخول البنك المركزي وضع احكام النظام الأساسي لهذه المصارف [٨١] .

وفي سنة ١٩٦٥ ، خول وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية البنك الاهلي اصدار شهادات استثمار مختلفة القيم والشروط على ان تكون إيراداتها مواردا خاصاً بالمشروعات الائتمانية التي تعين بقرار من وزاره الاقتصاد .

وتم في السنة المالية ١٩٦٥ – ١٩٦٦ اصدار النظم الاساس لكل من البنك الاهلي المصري ، وبنك مصر ، وبنك بورسعيد (وهي شركات مساهمة) . وكانت اهم احداث عام ١٩٦٦ – ١٩٦٧ أبتداء مرحلة تطوير اسلوب اعداد المصارف لتقاريرها السنوية حيث تم وضع اطار عام للتقارير بقصد ضمان شمولها الحد الادنى من البيانات اللازمة لمتابعة اعمال المصارف ومقارنه سليمه لها .

وبغية المساهمة في تنميه الوعي الادخاري ، سمح للبنك الاهلي المصري بموجب القانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٧ بإصدار شهادات استثمار مختلفة وتم تحويل وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية صلاحية تحديد شروط تلك الشهادات [٨٢] .

الخاتمة

من خلال قراءة ما تضمنته الدراسة توصل الباحث الى جملة من الاستنتاجات :

١–ان أكثر الدول تطوراً في نشاطها الاقتصادي انما يعود جزء كبير منه الى مقياس تطور نشاطها المالي والمصرفي .

٢–تعد دولة مصر من اول الدول التي اهتمت بنظامها المالي والمصرفي ليس فقط ضمن نطاقها العربي ، بل ايضاً ضمن نطاقها الاقليمي في منطقة الشرق الاوسط ، وظهر ذلك بصورة جلية في نهاية القرن التاسع عشر ، وبداية القرن العشرين حينما تأسس البنك الاهلي المصري .

٣–إن الأهمية الكبيرة التي يوليها القطاع المصرفي للاقتصاد الوطني من خلال وظائفه التي يقوم من الناحية الاقتراض والائتمان ساعد وبشكل كبير في دفع عجلة التقدم الاقتصادي في مصر مع ظهور طرق التمويل التي تستعملها , البنوك والمصارف المتخصصة .

٤–أخذت الحكومة المصرية بمبدأ التقسيم والتخصيص بالنسبة الى البنوك والمصارف ، فكان اول تلك المصارف هو المصرف الزراعي والذي اهتم بعملية التسليف الزراعي ، والمصرف الصناعي الذي اخذ على عاتقه تمويل المشاريع والصناعات الناشئة في مصر ، وكان للمصرف العقاري الحصة الاكبر في عمليات تمويل المشاريع السكنية وغيرها .

٥–كان لزاماً على الحكومة المصرية تمصير المصارف والبنوك المصرية من قبلها فقد جرت اولى عمليات التمصير في عام ١٩٤٠ عندما رأت الحكومة ان طلب البنك الاهلي تجديد امتيازه

في اصدار الاوراق النقدية يتيح لها الفرصة لاتخاذ اجراءات لتمصير البنك المذكور ، اذ كانت الصفة الاجنبية ، لغاية تلك السنة وهي المتغلبة على ملكية البنك وأدارته.

٦-أوعزت الحكومة المصرية الى البنك المركزي المصري في عام ١٩٦٢ في العمل على تدعيم دوره في الاقتصاد المصري عن طريق ممارسته المباشرة لوظائفه بغية تحقيق الاغراض التي حددها له القانون في مجال تنظيم السياسة الائتمانية .

الهوامش

(١) الحكومة المصرية ، البنك الاهلي المصري ، تطور الاقتصاد المصري في العقد السادس من القرن العشرين ، المجلد الرابع عشر ، العدد الا ول ، ١٩٨٧، ص ٣٢ .

(٢) البنك الأهلي المصري : بنك بريطاني أسس عام ١٨٩٨ كان يقوم بإصدار أوراق النقد شرط أن تحتفظ خزائنه بذهب يساوي نصف قيمتها وبسندات على الخزانة المصرية تساوي النصف الآخر كذلك يقوم بإصدار قروض للحكومة المصرية والبلديات والمنشأت والمؤسسات العامة والإشتراك في جميع الأعمال التجارية أو المالية أو الصناعية في مصر وكانت الحكومة تودع فيه أموالها وكذلك كبار تجار القطن . عبد العظيم محمد رمضان ، عبد العظيم محمد رمضان ، صراع الطبقات في مصر ١٨٣٢ – ١٩٥٢ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ،١٩٧٨ ، ص٤٠ ؛ عادل حسن دفار ،الحركة الوطنية في مصر ١٩٢٢-١٩٣٦م،رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب بجامعة بغداد ، ٢٠٠٧ ، ص٤.

(٣) عبد المنعم السيد علي ، التطور التاريخي للأنظمة النقدية في الأقطار العربية ، ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٥ ، ص ٦٠-٦٧ .

(٤) شامل محمد حمدون ، اصدار وادارة العملة وتطبيقاتها في العراق ، دبلوم عالي بإدارة المصارف ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ١٩٧٨ ، ص٦١.

(٥) حسين خلاف ، التجديد في الاقتصاد المصري الحديث ، القاهرة ١٩٦٢. ص ٣١٧ – ٣١٩

(٦) صلاح عيسى ، البرجوازية المصرية وأسلوب المفاوضة ، مجلة آفاق عربية ، العدد(٦)، جـ (٤) ، السنة (٤) ، بغداد ، ١٩٧٩ ، ص١٦ ؛ فوزي جرجيس ، دراسات في تاريخ مصر السياسي منذ العصر المملوكي ،مطبعة دار العلم للملايين ، القاهرة ، ١٩٥٨ ،ص١٣٠ .

(٧) شهدي عطية الشافعي ، تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢ – ١٩٥٦ ، ط١ ، الدار المصرية، القاهرة ، ١٩٥٧ ، ص٣١ .

(٨) انشأ بنك انكلترا في عام ١٦٩٤ وكان يسمى في بداية الأمر بمصرف الاقراض الوطني الخاص ، وذلك بهدف ايجاد الوسائل والاساليب المتنوعة المناسبة لدعم المجهود الحربي البريطاني ضد الاخطار الخارجية لاسيما التهديدات الفرنسية المستمرة للأراضي والمصالح البريطانية . لمزيد من التفاصيل ينظر : موسى محمد آل طوريش ، التطور الديمقراطي في بريطانيا ١٠٦٦-١٩٠١ دروس في الوطنية والبناء السلمي للديمقراطية ، بغداد ، مطبعة دار عدنان للطباعة والنشر ، ٢٠١٣ ، ص١٧٦.

(٩) عبد العظيم محمد رمضان ، المصدر السابق ، ص٤٠ .

(١٠) لوتسكي ، تاريخ الأقطار العربية الحديث ، ترجمة عفيفة البستاني ، دار التقدم ، موسكو ، ١٩٧١ ، ص٤٤٨ .

(١١) لوتسكي ، المصدر السابق ، ص٤٤٧ .

(١٢) أمين مصطفى عبد الله ، تاريخ مصر الإقتصادي والمالي في العصر الحديث ، ط١ ، مكتبة الإنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٥١، ص ١٠٩ .

(١٣) جريدة الأهرام، العدد ١١٣٦٩، الاربعاء، ٩/ ايار / ١٩١٦، ص٥.

(١٤) إسماعيل صدقي (١٨٧٥ – ١٩٥٠) : ينتمي إلى عائلة مصرية أقامت بمحافظة الغربية بالدلتا ، في مدينة الإسكندرية، ويعد من الشخصيات السياسية المصرية التي كان لها دور مهم في الحياة السياسية المصرية ، وعين في منصب مفتش عموم الأقاليم ، ومن هنا جاء لقبه المفتش وفي عام ١٨٩٧ اسند الخديوي إسماعيل إليه منصب نظارة (وزارة) المالية ، وقد أسهمت سياسته المالية في تردي الأوضاع المالية للبلاد . توفي في ٩ تموز ١٩٥٠. للمزيد من التفاصيل ينظر عبد الرحمن الرافعي ، عهد إسماعيل ،ج٢، ط٣، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٤٨ ، ص٤٠ مازن مهدي عبد الرزاق الشمري ، اسماعيل صدقي ودوره في السياسة المصرية ١٨٧٥– ١٩٥٠ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية (ابن رشد) ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٥. ص٦–٨.

(١٥) محمود متولي، الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها، الهيئة المصرية للكتاب،القاهرة ، ١٩٧٤، ص٨٧.

(١٦) ا لأعضاء هم: سدني ديلز (Sedny–Dellz) المدير العامة لادارة التعليم الفني والصناعي والتجاري (نائباً للرئيس)، و مستر كريج (Greege) مراقب قلم الإحصاء العام بوزارة المالية، و أمين يحيى بك من أعيان الإسكندرية، و مستر ف – مردوخ من أصحاب الصناعات بالمنصورية، و محمد طلعت حرب بك من أعيان القاهرة، يوسف أصلان قطاوي العضو بالجمعية التشريعية : لمزيد من التفاصيل ينظر : زكي محمد عبد الصمد ، الاقتصاد المصري ما بين التبعية والاستقلال ، مجلة شؤون مصرية ، العدد (٣٢) ، المجلد (١٠) القاهرة ، ١٩٦٥، ص٩٨.

(١٧) جريدة الوقائع المصرية، ١٣ آذار (مارس) ١٩١٦؛

(18) P. J. VATIKIOIS, The History of Egypt, Second Edition, London, 1976, P 212.

(١٩) أنشئت (مصلحة التجارة والصناعة) في أوائل عام ١٩٢٠، بناءاً على اقتراح لجنة التجارة والصناعة، وانشئ فيها فرع خاص بالصناعة و عدة أقسام لتنشيط الصناعات المختلفة، حيث كان عمل مصلحة التجارة والصناعة محدوداً لأن السلع الأجنبية كانت تنافس المصنوعات المصرية منافسة شديدة. مصطفى القوني، د. أمين مصطفى عفيفي، تاريخ مصر الاقتصادي والمالي في العصر الحديث، ط٥، الهيئة العامة، القاهرة، ١٩٥٨، ص١٥١.

(٢٠) محمود متولي، المصدر السابق ، ص١١٦.

(٢١) المصدر نفسه، ص٩٦.

([22]) O'Brien Evolution In Egypt's Economic System . Oxford Press 1966 , pp . 94-95.

(٢٣) رعد حمود عبد الحسين تويج ، الطلب على النقود وإدارة السياسة النقدية مع إشارة خاصة إلى العراق ،اطروحة دكتوراه غير منشورة جامعة الكوفة ، كلية الإدارة والاقتصاد ، ٢٠١٠ .، ص ١٦٧ .

(٢٤) محمد الاطرش، المصارف المركزية والتنمية الاقتصادية مع شارة إلى تجربتي مصر ورسويا ١٩٥١-١٩٥٨، مجلة الابحاث ، ج٤ ، السنة ١٦ ، كانون الأول ١٩٦٣ ، الجامعة الامريكية في بيروت ، ص ٤٦٩ - ٤٧٠ .

(٢٥) خليل الشماع ، دراسة تحليلية لتطور النظام المصرفي في جمهورية مصر العربية ودوره في التنمية ، جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للعلوم الادارية ، الندوة الاولى لإدارة المصارف ، مطبعة دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٧٢ ، ص ٦٠ .

(٢٦) ميشال عيسى نصار ، ثقافة الايداع في البنوك والمصارف المصرية ، منشورات جامعة عين شمس ، القاهرة ، ٢٠١٠، ص٥٤.

(٢٧) المصدر نفسه ، ص٥٦.

(٢٨) خليل الشماع ، المصدر السابق ، ص٦٣.

(٢٩) سامي محمد عوض ، المصارف والبنوك في مصر خلال العهد الملكي ، مجلة دراسات اقتصادية ، العدد (٢٨) ، المجلد (٣) ، ١٩٨٧، القاهرة ، ١٩٨٧، ص٦٧.

(٣٠) المصدر نفسه ، ص٦٩.

(٣١) خليل الشماع ، المصدر السابق ، ص ٦٨.

(٣٢) محمد عبد الوهاب العزاوي ، نحو جهاز مصرفي اشتراكي في العراق ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٧٨، ص ٢٠.

(٣٣) خليل الشماع ، المصدر السابق ، ص ٧٠.

(٣٤) محمد توفيق العزاوي ، اليوبيل الذهبي للبنك المركزي العراقي ، دار المأمون للطباعة والنشر ، بغداد ، ١٩٨٨، ص٢١.

(٣٥) سامية شاكر عبد الرحمن ، الاتجاهات المصرفية الحديثة لعدد من دول منطقة الشرق الاوسط ، مطبعة دار السلام العصرية ، القاهرة ، ١٩٩٧، ص١٤.

(٣٦) خليل الشماع ، المصدر السابق ، ص٧٣.

(٣٧) جهاد محمد جهاد ، النظام الاقتصادي وامكانية تحديثه في دول العلم الثالث ، مجلة العلوم الاقتصادية والمالية ، العدد (٣٤) ، الجزء(٤) ، كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية ، ٢٠٠٨، ص٢١.

(٣٨) هيفاء مزهر الساعدي ، مفهوم المصارف المتخصصة ودورها المكمل للمصارف التجارية ، مجلة العلوم القانونية ، العدد (١) ، المجلد (٣٢) ، ٢٠١٧، ص ٢٩٠.

(٣٩) عبد المعين سلام ابراهيم ،تطور الائتمان الصناعي في الجمهورية العربية المتحدة ، البنك المركزي المصري ، معهد الدراسات المصرفية ، القاهرة ، ١٩٦٩، ص١٠.

(٤٠) المصدر نفسه ، ص١٢.

(٤١) جهاد محمد جهاد ، المصدر السابق ، ص٢٢.

(٤٢) جريدة الوقائع المصرية ، العدد ٥٣٤١، ٦/٢٧/ ١٩٤٧ .

(٤٣) خليل الشماع ، المصدر السابق ، ص١١.

(٤٤) ستار جبار النداوي ، القرية المصرية دراسة في اوضاعها الاقتصادية والاجتماعية خلال العهد الملكي ، دار مصر للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٢٠، ص٣٢١.

(٤٥) محمد الاطرش ، المصدر السابق ، ص٤٧٩.

(٤٦) المصدر نفسه ، ص٤٨٠.

(٤٧) خليل الشماع ، المصدر السابق ، ص١٢.

(٤٨) منعم عبد الواحد علي الغزالي ، حسين الشافعي ودوره السياسي والعسكري في مصر حتى عام ١٩٧٥م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية للعلوم الإنسانية جامعة بابل ، ٢٠١٤ ، ص١٢٤.

(٤٩) اسماعيل صبري واخرون ، مصر من الثورة إلى الردة ، ط١ ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٨١ ، ص٧٥.

(٥٠) خليل الشماع ، المصدر السابق ، ص١٣.

(٥١) اسماعيل صبري واخرون ، المصدر السابق ، ص ٨٠.

(٥٢) المصدر نفسه ، ص٧٨.

(٥٣) حسين عمر ، المنشأة والصناعة والتوازن الاقتصادي ، دار الهنا للطباعة ، القاهرة ، ١٩٦٤، ص٥٠.

(٥٤) خليل الشماع ، المصدر السابق ، ص ٨٠.

(٥٥) السيد ابراهيم الكواوي ، اشكاليات الائتمان التجاري على المشاريع الخاصة في مصر ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق ، جامعة طنطا ، ٢٠٠٩، ص٣٩.

(٥٦) يعد قانون الاصلاح الزراعي المصري الذي وقعته الحكومة المصرية بعد نجاح الثورة عام ١٩٥٢ واحداً من المشاريع الاصلاحية التي سعت الى تحقيقه ، فكان القانون رقم (١٧٨) لسنة ١٩٥٢ الذي تكون من ستة أبواب تشمل أربعين مادة، أول خطوة مهمة قامت بها ثورة ٢٣ يوليو/تموز يوليو ١٩٥٢ في ميدان الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي وذلك بتحديد الملكية الزراعية وتوزيع فرص العمل على الفلاحين وتنظيم العلاقة الزراعية بين المستأجرين والملاكين وتنظيم حقوق العمال الزراعيين ، تضمن القانون أعلاه على ست مبادئ لمزيد من التفاصيل حول قانون الاصلاح الزراعي في مصر ينظر : محمد فهيم أمين ، الموسوعة الدائمة للقضاء و التشريع لقوانين الإصلاح الزراعي . لسنة ١٩٦٧ المذكرات الإيضاحية للمرسوم بقانون الإصلاح الزراعي رقم ١٩٥٢/١٧٨، الكتاب الثاني ، مطبعة دار الكتاب، القاهرة،١٩٦٧ ، ص٤ ؛ رزاق حاجم سلطان الحسناوي ، حركة الإصلاح الزراعي في مصر ١٩٥٢-١٩٧٠(دراسة تاريخية) ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة الكوفة ، ٢٠١٤ص٧٨ .

(٥٧) المصدر نفسه ، ص ٨٥.

(٥٨) بسيم علي عبد الرحمن ، القوة الاقتصادية الفاعلة في المجتمع المصري – دراسة تحليلة – لمنابع الاقتصاد المصري، دار النجاة للطباعة والنشر والتوزيع ، الاسكندرية ، ١٩٩٧، ص٨٩.

(٥٩) خليل الشماع ، المصدر السابق ، ص ٨٦.

(٦٠) محمد عزيز، النقود والبنوك ، مطبعة المعارف ، بغداد ، ١٩٦٨، ص١٤٤.

(٦١) جريدة الاهرام المصرية ، العدد ١٢٩٠٨، ١٩٥٨/٤/٢٥.

(٦٢) محمد عزيز، المصدر السابق ، ص١٤٥.

(٦٣) عبد الله عوضين محمد عبد الله ، التجارة الداخلية والخارجية في الجمهورية العربية المتحدة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة والاقتصاد ، جامعة عين شمس ، ١٩٨٩، ص٨٩.

(٦٤) عبد الله عوضين محمد عبد الله ، المصدر السابق ، ص٩١.

(٦٥) محمد الاطرش ، المصدر السابق ، ص ٤٨٩.

(٦٦) سلوان محمد الامير ، التقييدات الضريبية في قانون الائتمان المصرفي المصري ، مجلة عيون ، العدد (٣٢) ، المجلد (١) ، دبي ، ٢٠٢٠، ص٥٨.

(٦٧) سلوان محمد الامير ، المصدر السابق ، ص ٥٩ .

(٦٨) رياض جاسم حسن ، القوانين والانظمة والقرارات الخاصة بالانفاق الحكومي المصري ، خلال النصف الاول من ستينات القرن العشرين ، مطبعة المعارف ، بغداد ، ١٩٦٦ ، ص٦٥.

(٦٩) نجاح عطية الوطيفي ، مشروعات الانمائية في ظل الاشتراكية المصرية ، مطبعة الوراق ، بغداد ، ٢٠١٤، ص٢٠.

(٧٠) نجاح عطية الوطيفي ، المصدر السابق ، ص٢١.

(٧١) كامل محمد ابو العيون ، التجارة المصرية خلال النصف الثاني من القرن العشرين (دراسة اقتصادية مقارنة) ، دار الاصالة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠١، ص٨١.

(٧٢) جريدة الوقائع المصرية ، العدد ١٢٦١٥ في ١٩٦٤/٣/٢١

(٧٣) يوسف السبهان يوسف ، الاقتراض الحكومي للبنوك والمصارف الاهلية ، دار النخبة للنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٩٨٦، ص٦٥.

(٧٤) جريدة الاهرام ، العدد ٢١٨٩٧، ١٩٦٤/٧/٢٣ .

(٧٥) سامي محمد مغاوري ، مصر ما بين البناء الاقتصادي الرصين والخطط التنموية ، مطبعة النيل ، الاسكندرية ، ١٩٨٩، ص٢٤.

(٧٦) يوسف السبهان يوسف ، المصدر السابق ، ص٦٦.

(٧٧) المصدر نفسه ، ص٦٧.

(٧٨) كامل محمد ابو العيون ، المصدر السابق ، ص٩٦.

(٧٩) جريدة الوقائع المصرية ، العدد ١٢٩٨٠ في ١٩٦٥/١٠/٢٧

(٨٠) محمد سعيد محمد ، النظام النقدي في مصر خلال ستينيات القرن العشرين ، مجلة الاهرام الاقتصادي، ج٣، العدد ٢٣١ ، السنة الرابعة عشر ، ١٩٦٥ ، ص٢١٠.

(٨١) سهاد السبهان ، الانظمة الاشتراكية ما لها وما عليها ، مطبعة العرفان ، القاهرة ، ١٩٩١، ص٤٣.

(٨٢) رافد محمد علي ، اقتصاديات الدول النامية بين الارتقاء والطموح ، مجلة الاستاذ ، العدد (٣) ، المجلد (٥) ، القاهرة ، ٢٠٠٦، ص٦٥.

قائمة المصادر

أولاً : المطبوعات الحكومية .

١.الحكومة المصرية ، البنك الاهلي المصري ، تطور الاقتصاد المصري في العقد السادس من القرن العشرين ، المجلد الرابع عشر ، العدد الا ول ، ١٩٨٧.
٢.خليل الشماع ، دراسة تحليلية لتطور النظام المصرفي في جمهورية مصر العربية ودوره في التنمية ، جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للعلوم الادارية ، الندوة الاولى لإدارة المصارف ، مطبعة دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٧٢ .

ثانياً : الكتب الاجنبية .

P. J. VATIKIOIS, The History of Egypt, Second Edition, London, 1976,
O'Brien Evolution In Egypt's Economic System . Oxford Press 1966 ,

ثالثاً : الكتب العربية والمعربة .

١.اسماعيل صبري واخرون ، مصر من الثورة إلى الردة ، ط١ ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٨١ .
٢.أمين مصطفى عبد الله ، تاريخ مصر الإقتصادي والمالي في العصر الحديث ، ط١ ، مكتبة الإنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٥١،.
٣.بسيم علي عبد الرحمن ، القوة الاقتصادية الفاعلة في المجتمع المصري – دراسة تحليلة – لمنابع الاقتصاد المصري، دار النجاة للطباعة والنشر والتوزيع ، الاسكندرية ، ١٩٩٧.
٤.حسين خلاف ، التجديد في الاقتصاد المصري الحديث ، القاهرة، ١٩٦٢.
٥.حسين عمر ، المنشأة والصناعة والتوازن الاقتصادي ، دار الهنا للطباعة ، القاهرة ، ١٩٦٤.
٦.رياض جاسم حسن ، القوانين والانظمة والقرارات الخاصة بالانفاق الحكومي المصري ، خلال النصف الاول من ستينات القرن العشرين ، مطبعة المعارف ، بغداد ، ١٩٦٦ .
٧.سامي محمد مغاوري ، مصر ما بين البناء الاقتصادي الرصين والخطط التنموية ، مطبعة النيل ، الاسكندرية ، ١٩٨٩.
٨.سامية شاكر عبد الرحمن ، الاتجاهات المصرفية الحديثة لعدد من دول منطقة الشرق الاوسط ، مطبعة دار السلام العصرية ، القاهرة ، ١٩٩٧.
٩.ستار جبار النداوي ، القرية المصرية دراسة في اوضاعها الاقتصادية والاجتماعية خلال العهد الملكي ، دار الهنا للطباعة ، القاهرة ، ١٩٦٤.
١٠.سهاد السبهان ، الانظمة الاشتراكية ما لها وما عليها ، مطبعة العرفان ، القاهرة ، ١٩٩١.
١١.شهدي عطية الشافعي ، تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢ – ١٩٥٦ ، ط١ ، الدار المصرية، القاهرة ، ١٩٥٧ .
١٢.عبد الرحمن الرافعي ، عهد إسماعيل ،ج٢، ط٣، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٤٨ .
١٣.عبد العظيم محمد رمضان ، صراع الطبقات في مصر ١٨٣٢ – ١٩٥٢ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ،١٩٧٨ .
١٤.عبد المعين سلام ابراهيم ،تطور الائتمان الصناعي في الجمهورية العربية المتحدة ، البنك المركزي المصري ، معهد الدراسات المصرفية ، القاهرة ، ١٩٦٩.

١٥.عبد المنعم السيد علي ، التطور التاريخي للأنظمة النقدية في الأقطار العربية ، ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٥ .
١٦.فوزي جرجيس ، دراسات في تاريخ مصر السياسي منذ العصر المملوكي ،مطبعة دار العلم للملايين ، القاهرة ، ١٩٥٨ .
١٧.كامل محمد ابو العيون ، التجارة المصرية خلال النصف الثاني من القرن العشرين (دراسة اقتصادية مقارنة) ، دار الاصالة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠١.
١٨.لوتسكي ، تاريخ الأقطار العربية الحديث ، ترجمة عفيفة البستاني ، دار التقدم ، موسكو ، ١٩٧١
١٩.محمد توفيق العزاوي ، اليوبيل الذهبي للبنك المركزي العراقي ، دار المأمون للطباعة والنشر ، بغداد ، ١٩٨٨.
٢٠.محمد عبد الوهاب العزاوي ، نحو جهاز مصرفي اشتراكي في العراق، الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٧٨.
٢١.محمد عزيز، النقود والبنوك ، مطبعة المعارف ، بغداد ، ١٩٦٨.
٢٢.محمد فهيم أمين ، الموسوعة الدائمة للقضاء و التشريع لقوانين الإصلاح الزراعي . لسنة ١٩٦٧ المذكرات الإيضاحية للمرسوم بقانون الإصلاح الزراعي رقم ١٩٥٢/١٧٨، الكتاب الثاني ، مطبعة دار الكتاب، القاهرة ، ١٩٦٧.
٢٣.محمود متولي، الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها، الهيئة المصرية للكتاب،القاهرة ، ١٩٧٤.
٢٤.مصطفى القونيو أمين مصطفى عفيفي، تاريخ مصر الاقتصادي والمالي في العصر الحديث، ط٥، الهيئة العامة، القاهرة، ١٩٥٨.
٢٥.موسى محمد آل طوريش ، التطور الديمقراطي في بريطانيا ١٠٦٦-١٩٠١ دروس في الوطنية والبناء السلمي للديمقراطية ، بغداد ، مطبعة دار عدنان للطباعة والنشر ، ٢٠١٣ .
٢٦.ميشال عيسى نصار ، ثقافة الايداع في البنوك والمصارف المصرية ، منشورات جامعة عين شمس ، القاهرة ، ٢٠١٠.
٢٧.نجاح عطية الوطيفي ، مشروعات الانمائية في ظل الاشتراكية المصرية ، مطبعة الوراق ، بغداد ، ٢٠١٤.
٢٨.يوسف السبهان يوسف ، الاقتراض الحكومي للبنوك والمصارف الاهلية ، دار النخبة للنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٩٨٦.

رابعاً : الرسائل والاطاريح .

١.رزاق حاجم سلطان الحسناوي ، حركة الإصلاح الزراعي في مصر ١٩٥٢-١٩٧٠(دراسة تاريخية) ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة الكوفة ، ٢٠١٤.
٢.رعد حمود عبد الحسين تويج ، الطلب على النقود وإدارة السياسة النقدية مع إشارة خاصة إلى العراق ،اطروحة دكتوراه غير منشورة جامعة الكوفة ، كلية الإدارة والاقتصاد ، ٢٠١٠ .
٣.السيد ابراهيم الكواوي ، اشكاليات الائتمان التجاري على المشاريع الخاصة في مصر ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق ، جامعة طنطا ، ٢٠٠٩.

٤.شامل محمد حمدون ، اصدار وادارة العملة وتطبيقاتها في العراق ، دبلوم عالي بإدارة المصارف ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ١٩٧٨ .

٥.عادل حسن دفار ،الحركة الوطنية في مصر ١٩٢٢-١٩٣٦م،رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب بجامعة بغداد ، ٢٠٠٧ .

٦.عبد الله عوضين محمد عبد الله ، التجارة الداخلية والخارجية في الجمهورية العربية المتحدة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة والاقتصاد ، جامعة عين شمس ، ١٩٨٩.

٧.مازن مهدي عبد الرزاق الشمري ، اسماعيل صدقي ودوره في السياسة المصرية ١٨٧٥- ١٩٥٠ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية (ابن رشد) ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٥.

٨.منعم عبد الواحد علي الغزالي ، حسين الشافعي ودوره السياسي والعسكري في مصر حتى عام ١٩٧٥م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية للعلوم الإنسانية جامعة بابل ، ٢٠١٤ .

خامساً : الدوريات .

١.جهاد محمد جهاد ، النظام الاقتصادي وامكانية تحديثه في دول العلم الثالث ، مجلة العلوم الاقتصادية والمالية ، العدد (٣٤) ، الجزء(٤) ، كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية ، ٢٠٠٨.

٢.رافد محمد علي ، اقتصاديات الدول النامية بين الارتقاء والطموح ، مجلة الاستاذ ، العدد (٣) ، المجلد (٥) ، القاهرة ، ٢٠٠٦.

٣.زكي محمد عبد الصمد ، الاقتصاد المصري ما بين التبعية والاستقلال ، مجلة شؤون مصرية ، العدد (٣٢) ، المجلد (١٠) القاهرة ، ١٩٦٥.

٤.سامي محمد عوض ، المصارف والبنوك في مصر خلال العهد الملكي ، مجلة دراسات اقتصادية ، العدد (٢٨) ، المجلد (٣) ، ١٩٨٧، القاهرة ، ١٩٨٧.

٥.سلوان محمد الامير ، التقييدات الضريبية في قانون الائتمان المصرفي المصري ، مجلة عيون ، العدد (٣٢) ، المجلد (١) ، دبي ، ٢٠٢٠.

٦.صلاح عيسى ، البرجوازية المصرية وأسلوب المفاوضة ، مجلة آفاق عربية ، العدد(٦)، جـ (٤) ، السنة (٤) ، بغداد ، ١٩٧٩ .

٧.محمد الاطرش، المصارف المركزية والتنمية الاقتصادية مع شارة إلى تجربتي مصر ورسويا ١٩٥١-١٩٥٨، مجلة الابحاث ، ج٤ ، السنة ١٦ ، الجامعة الامريكية في بيروت . ١٩٦٣.

٨.محمد سعيد محمد ، النظام النقدي في مصر خلال ستينيات القرن العشرين ، مجلة الاهرام الاقتصادي، ج٣، العدد ٢٣١ ، السنة الرابعة عشر ، ١٩٦٥ .

٩.هيفاء مزهر الساعدي ، مفهوم المصارف المتخصصة ودورها المكمل للمصارف التجارية ، مجلة العلوم القانونية ، العدد (١) ، المجلد (٣٢) ، ٢٠١٧.

سادساً : الصحف

١.جريدة الأهرام، العدد ١١٣٦٩، ٩/ ٥ / ١٩١٦.

٢.جريدة الوقائع المصرية، ١٣ / ٣ / ١٩١٦.

٣.جريدة الوقائع المصرية ، العدد ٥٣٤١، ٦/٢٧/ ١٩٤٧ .
٤.جريدة الاهرام المصرية ، العدد ١٢٩٠٨، ١٩٥٨/٤/٢٥.
٥.جريدة الوقائع المصرية ، العدد ١٢٦١٥ في ١٩٦٤/٣/٢١
٦.جريدة الاهرام ، العدد ٢١٨٩٧، ١٩٦٤/٧/٢٣ .
٧.جريدة الوقائع المصرية ، العدد ١٢٩٨٠ في ١٩٦٥/١٠/٢٧

Arab sources:

Ismail Sabry and others, Egypt from revolution to apostasy, 1st edition, Dar Al-Talee'a, Beirut, 1981.
Amin Mustafa Abdullah, Egypt's economic and financial history in the modern era, 1st edition, Anglo Egyptian Bookshop, Cairo, 1951.
Bassim Ali Abdel Rahman, The Effective Economic Power in Egyptian Society - An Analytical Study - of the Sources of the Egyptian Economy, Dar Al-Najat for Printing, Publishing and Distribution, Alexandria, 1997.
Hussein Khallaf, Renewal in the Modern Egyptian Economy, Cairo, 1962.
Hussein Omar, Establishment, Industry, and Economic Equilibrium, Dar Al Hana for Printing, Cairo, 1964.
Riyad Jassem Hassan, Laws, Regulations, and Decisions Concerning Egyptian Government Spending, During the First Half of the Sixties of the Twentieth Century, Al-Ma'arif Press, Baghdad, 1966.
Sami Mohamed Maghawry, Egypt between the Sober Economic Construction and Development Plans, Nile Press, Alexandria, 1989.
Samia Shaker Abdel-Rahman, Modern Banking Trends for a Number of Countries in the Middle East, Dar Al Salam Modern Press, Cairo, 1997.
Sattar Jabbar Al-Nadawi, The Egyptian Village, A Study of Its Economic and Social Conditions During the Royal Era, Dar El Hana for Printing, Cairo, 1964.
Suhad Al-Sabhan, Socialist Systems, What They Have and What They Have, Al-Irfan Press, Cairo, 1991.
Shahdi Attia El-Shafei, The Development of the Egyptian National Movement 1882-1956, 1st Edition, The Egyptian House, Cairo, 1957.
Abd al-Rahman al-Rafi'i, Ahed Ismail, vol. 2, 3rd edition, Dar al-Ma'arif, Cairo, 1948.
Abd al-Azim Muhammad Ramadan, Class Struggle in Egypt 1832-1952, The Arab Foundation for Studies and Publishing, Beirut, 1978.
Abdel Moein Salam Ibrahim, The Development of Industrial Credit in the United Arab Republic, Central Bank of Egypt, Institute of Banking Studies, Cairo, 1969.
Abdel Moneim El-Sayed Ali, The Historical Development of Monetary Systems in the Arab Countries, 2nd Edition, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 1985.
Fawzi Zarzis, Studies in the Political History of Egypt since the Mamluk Era, Dar Al-Ilm for Millions Press, Cairo, 1958.
Kamel Muhammad Abu Al-Oyoun, Egyptian Trade during the Second Half of the Twentieth Century (a comparative economic study), Dar Al-Asala for Publishing and Distribution, Cairo, 2001.
Lutsky, Modern History of the Arab Countries, translated by Afifa Al-Bustani, Dar Al-Taqaddum, Moscow, 1971.

Muhammad Tawfiq Al-Azzawi, The Golden Jubilee of the Central Bank of Iraq, Dar Al-Ma'moon for Printing and Publishing, Baghdad, 1988.
Muhammad Abd al-Wahhab al-Azzawi, Towards a Socialist Banking Apparatus in Iraq, Dar Al-Hurriya for Printing, Baghdad, 1978.
Muhammad Aziz, Money and Banks, Al-Maarif Press, Baghdad, 1968.
Muhammad Faheem Amin, The Permanent Encyclopedia of Judiciary and Legislation of the Agrarian Reform Laws - for the year 1967, the explanatory notes of the Decree of the Agrarian Reform Law No. 178/1952, Book Two, Dar Al-Kitab Press, Cairo, 1967.
Mahmoud Metwally, The Historical Origins of Egyptian Capitalism and its Development, The Egyptian Book Organization, Cairo, 1974.
Egypt for printing, publishing and distribution, Cairo, 2020.
Mustafa Alquni, Dr. Amin Mustafa Afifi, Egypt's Economic and Financial History in the Modern Era, 5th Edition, General Assembly, Cairo, 1958.
Musa Muhammad Al-Torish, Democratic Development in Britain 1066-1901 Lessons in Patriotism and the Peaceful Building of Democracy, Baghdad, Dar Adnan Press for Printing and Publishing, 2013.
Michel Issa Nassar, The Culture of Deposit in Egyptian Banks and Banks, Ain Shams University Publications, Cairo, 2010.
Najah Attia Al-Watifi, Development Projects under Egyptian Socialism, Al-Warraq Press, Baghdad, 2014.
Youssef Al-Sabhan Youssef, Government Borrowing to Private Banks and Banks, Elite House for Publishing and Distribution, Beirut, 1986.
Razzaq Hajim Sultan Al-Hasnawi, The Agrarian Reform Movement in Egypt 1952-1970 (Historical Study), Master Thesis, College of Arts, University of Kufa, 2014.
Raad Hamoud Abdel-Hussein Twij, The demand for money and the management of monetary policy, with special reference to Iraq, an unpublished doctoral thesis, University of Kufa, College of Administration and Economics, 2010.
Mr. Ibrahim Al-Kawawi, Problems of Commercial Credit on Private Projects in Egypt, Master Thesis, Faculty of Law, Tanta University, 2009.
Shamil Muhammad Hamdoun, Issuance and Management of Currency and Its Applications in Iraq, Higher Diploma in Banking Management, College of Administration and Economics, University of Baghdad, 1978.
Adel Hassan Dafar, The National Movement in Egypt 1922-1936 AD, an unpublished master's thesis, College of Arts, University of Baghdad, 2007.
Abdullah Awadin Muhammad Abdullah, Internal and External Trade in the United Arab Republic, unpublished master's thesis, Faculty of Commerce and Economics, Ain Shams University, 1989.
Mazen Mahdi Abd al-Razzaq al-Shammari, Ismail Sidqi and his role in Egyptian politics 1875-1950, unpublished master's thesis, College of Education (Ibn Rushd), University of Baghdad, 2005.
Munim Abd al-Wahed Ali al-Ghazali, Hussein al-Shafi'i and his political and military role in Egypt until 1975 AD, unpublished master's thesis, College of Education for Human Sciences, University of Babylon, 2014.
Jihad Muhammad Jihad, The Economic System and the Possibility of Modernizing it in Third Science Countries, Journal of Economic and Financial Sciences, Issue (34), Part (4), Faculty of Commerce, Alexandria University, 2008.

Rafid Muhammad Ali, The Economics of Developing Countries Between Upgrading and Ambition, Al-Ustad Magazine, Issue (3), Volume (5), Cairo, 2006.
Zaki Mohamed Abdel Samad, The Egyptian Economy between Dependency and Independence, Egyptian Affairs Magazine, Issue (32), Volume (10), Cairo, 1965.
Sami Mohamed Awad, Banks and Banks in Egypt during the Monarchy, Economic Studies Journal, Issue (28), Volume (3), 1987, Cairo, 1987.
Silwan Muhammad Al-Amir, Tax Restrictions in the Egyptian Banking Credit Law, Oyoun Magazine, Issue (32), Volume (1), Dubai, 2020.
Salah Issa, The Egyptian Bourgeoisie and the Negotiation Style, Arab Horizons Magazine, Issue (6), Part (4), Sunna (4), Baghdad, 1979.
Muhammad al-Atrash, Central Banks and Economic Development, with reference to the experiences of Egypt and Russia 1951-1958, Journal of Research, Part 4, Year 16, American University of Beirut. 1963.
Muhammad Said Muhammad, The Monetary System in Egypt during the Sixties of the Twentieth Century, Al-Ahram Al-Iqtisadi Magazine, Volume 3, No. 231, Year Fourteen, 1965.
Haifa Mizhar Al-Saadi, The concept of specialized banks and their complementary role to commercial banks, Journal of Legal Sciences, Issue (1), Volume (32), 2017.
Al-Ahram Newspaper, Issue 11369, 9/5/1916.
The Egyptian Gazette, 3/13/1916.
The Egyptian Gazette, Issue 5341, 6/27/1947.
Al-Ahram newspaper, Issue 12908, 4/25/1958.
The Egyptian Gazette, Issue 12615 on 3/21/1964
Al-Ahram Newspaper, Issue 21897, 7/23/1964.
The Egyptian Gazette, Issue 12980 on 10/27/1965